التنافس الدولي على الموارد –نموذج منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية–

International competition for resources –a model of the Sahel and Saharan Africa–.

بوبصلة امينة

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

a.boubesla@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/14 تاريخ القبول: 2023/12/09 تاريخ النشر: 2024/06/01

ملخص: تكمن أهمية هذه الدراسة في معالجة موضوع التنافس الدولي على الموارد و على مصادر الطاقة، التي تعتبر من الإشكاليات التي تواجه الدول التي تمتلك هذه المصادر. ومنطقة الساحل الإفريقي من المناطق التي شهدت حالات للتنافس بين الدول الكبرى على مصادر الطاقة و الموارد التي تزخر بها، حيث ستحاول الدراسة معالجة الموضوع من خلال التطرق إلى الصراع على الموارد في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، بعد ذلك التطرق إلى صور ونماذج التنافس و التضارب في مصالح هذه الدول في منطقة الساحل الصحراء الإفريقية، ثم تبيان تداعيات و انعكاسات هذا التنافس على دول الساحل الإفريقي. أما النتائج المتوصل إليها تمثلت في أن ظاهرة التنافس الدولي على مصادر الطاقة تشكل مصدر لتأجيج الصراعات الداخلية، خاصة في منطقة الساحل الإفريقي فمعظم دوله تعاني من عدم الاستقرار وضعف التنمية كما يشكل التنافس على الطاقة في الساحل الإفريقي الدافع الأساسي للتواجد الفرنسي الأمريكي في المنطقة وهذا لتأمين احتياجاتهما و مصالحهما الطاقوية.

كلمات مفتاحية: الساحل الإفريقي، التنافس، الطاقة، فرنسا، أمريكا، الانعكاسات.

تصنيفات JEL: N7، .

Abstract:the importance of this study lies in addressing the issue of international competition over resources and energy sources; which is considered one of the problems facing countries that possess these resources.

And the African Sahel region is one of the region that witnessed cases of competition between major countries over energy sources and the resources that abound in them. These countries are in the African Sahel region; and them show the repercussions and repercussions of this competition on the African Sahel countries.

As for the results reached; it is represented in the fact that the phenomenon of international competition over energy sources constitutes a source of fueling internal conflicts; especially in the African Sahel region. Most of his countries suffer from instability and weak development; and competition for energy in the African Sahel constitutes the main motive for the Franch-American presence in the region; and this is to sources energy needs and interests.

Keywords: African Sahel; competition; energy; France; American.

JEL Classification Codes: N7,

المؤلف المرسل: بوبصلة أمينة ، **الإيميل**: a.boubesla@univ-boumerdes.dz

1. مقدمة:

إن إفريقيا كانت و لا تزال تعد محط صراع حقيقي بين أقطاب القوى الدولية، باعتبار أن إفريقيا في حسابات الدول الكبرى مخزون استراتيجي للطاقة والموارد الطبيعية، فمعظم الباحثين يجمعون أن القارة الإفريقية تعد إحدى أغنى بقاع العالم في الموارد الطبيعية والمعدنية، والموارد الخام في الصناعات الإستراتيجية –كالبترول–، فكل هذه الأمور جعلتها محطة جذب لصراع النفوذ وطموحات إستراتيجية بين القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، الصين وروسيا إضافة إلى إيران وتركيا وإسرائيل.وتتنافس القوى الكبرى في إطار صراع خفي على اكبر قدر من النفوذ في منطقة الساحل و الصحراء، على غرار التدخل الفرنسي في مالي و الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في إطار مكافحة الإرهاب و الاهتمام بالأوضاع الأمنية، مع بروز الصين كقوة اقتصادية وكفاعل مؤثر في مجريات الأحداث و في الصراع على الموارد، أبرزها التأثير الاقتصادي.

الإشكالية المطروحة: ما هو دور التنافس بين الدول الكبرى على الموارد في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية في تأجيج النزاعات؟ أو: ماهي انعكاسات و تداعيات هذا التنافس على استقرار دول الساحل الإفريقي؟

الفرضية: كلما زادت دائرة التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي، كلما انعكس ذلك على استقرار الدول.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

-تبيان أهمية الموارد الطاقوية في الساحل الإفريقي.

-التعرف على آليات و صور التنافس الدولي في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية.

-البحث عن الانعكاسات التي يخلفها التنافس على استقرار دول الساحل و الصحراء الإفريقية.

منهجية الدراسة: يتشكل بناء البحث منهجيا بتقديم صورة عامة حل الصراع على الموارد في منطقة الساحل الإفريقي، ثم تفكيك نماذج وصور التنافس الدولي على مصادر الطاقة في الساحل والصحراء الإفريقية، بعد ذلك توضيح انعكاسات و تداعيات التنافس الدولي على استقرار دول الساحل الإفريقي.

2. الصراع على الموارد في منطقة الساحل و الصحراء الإفريقية.

يتعلق إقليم الساحل و الصحراء، بمنطقة نشأت عليها دول حديثة التكوين-ورثت الحدود من أطراف خارجية- ومتنوعة التشكيلات الداخلية الاثنية و السياسية و المذهبية، و تتخبط في مستويات متدنية من التنمية، بل ينتمي بعضها إلى الدول الأقل نموا، بحسب تصنيف الأمم المتحدة، و تذكر تقارير أممية لعام 2012 مثلا أن 16 مليون نسمة من سكان الساحل يعانون شبح المجاعة، إضافة إلى ثمانية ملايين منهم في حاجة إلى معونات عاجلة. وتنبه منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة "فاو" إلى أن الوضعية الغذائية في الساحل و الصحراء تنذر بالخطر بسبب ندرة الأمطار و العجز المائي، كما أن إنتاج المنطقة من الحبوب في موسم عام 2012/2011 لم يتجاوز 55.4 مليون طن بانخفاض بلغ 8 بالمائة مقارنة بالموسم الذي سبقه.

إضافة إلى مستويات التنمية في المنطقة، يمكن تحديد عناصر أخرى تدعم استمرار المشكلات الأمنية، مثل انعدام الاستقرار السياسي، إذ تعرف معظم دول المنطقة نظما تتعرض لانقلابات متوالية أو نزاعات مسلحة جماعية تنجم عن إجراء عمليات انتخابية أو مواجهات جماعية دينية أو عرقية. و بالمقابل، ثمة بعض الميزات التي تثير اهتمام إقليميا ودوليا في المنطقة، و على رأسها توافر كميات من الثروات الطبيعية كالغاز و النفط و اليورانيوم، و الذهب و الماس إضافة إلى منتجات أخرى كالقطن.

و لا تتميز هذه المنطقة بعوامل جذب عسكرية واضحة، و لكنها مرشحة لاكتساب عوامل جذب جيو اقتصادية بعد اكتشاف كميات متزايدة و جديدة من النفط في غرب إفريقيا، و علية تعد منطقة الساحل و الصحراء محورا لربط إفريقيا جنوب الصحراء بإفريقيا شمال الصحراء وربط أوروبا بهذه العناصر الجديدة.

و عليه يمكن لعناصر الثروة هذه أن تضيف أبعاد جديدة و حيوية للاهتمام الإقليمي و الدولي بالساحل والصحراء، و لا يمكن فصل هذا الاهتمام عن استراتيجيات البحث عن الموارد في المنطقة خصوصا، وإفريقيا عموما سواء لدى القوى القديمة كفرنسا أو الدول الناشئة و الطامحة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين و روسيا (مصلوح، 2014، الصفحات 12-13).

1.2 الصراع على النفط: مع بدايات القرن الحادي والعشرين، شهد النظام العالمي تحولات في ميزان القوى الدولي، وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة وظهور منافسة بين الدول، ومن أهم محاور تلك المنافسة الدولية هي السيطرة على مصادر الطاقة، وتأمين إمداداتها في ظل ندرتها وتزايد الطلب عليها خلال السنوات الأخيرة (العاطي، 2010، صفحة 181). خاصة مع الاكتشافات الجديدة التي مست العديد من المناطق في أفريقيا مثل خليج غينيا(أنغولا والغابون والكاميرون) ضف لهذه شهدت منطقة الساحل الأفريقي عدة أشغال للتنقيب عن مصادر جديدة للذهب الأسود منها مالي و النيجر و تشاد وموريتانيا والسودان.

وما يزيد النفط الأفريقي أهمية على الصعيد العالمي، ليس فقط الحديث عن تزايد مستوى إنتاجه واحتياطه والإكتشافات الجديدة في وسط وغرب القارة، بل ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات

قياسية لم يشهدها من قبل، مما يؤثر في الاقتصادات الرأسمالية التي تشتعل بينها المنافسة على مصادر الطاقة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة و الصين اللتان تحتلان المركزين الأول و الثاني على التوالي في استهلاك الطاقة على المستوى العالمي (حنفي، 2006، صفحة 86). وفي الوقت نفسه، فان النفط الأفريقي قد يمثل أملا للقارة الأفريقية لدفع عجلة التنمية الإقتصادية، خاصة أنه مصدر جيد للنقد الأجنبي لدعم الإستثمارات والتنمية، ولكن الكثيرون يرون أن ذلك الأمر صعب المنال، ما لم تتحقق شروط الحكم الرشيد في أفريقيا، ومن أبرزها الديمقراطية الحقيقية والشفافية ومكافحة الفساد، وتحقيق العدالة في توزيع الثروات و المسؤولية أمام الشعب.

2.2 سمات و أهمية النفط الإفريقي:

يوجد في إفريقيا أكبر عدد من الدول المنتجة للنفط، بواقع 21 دولة مقابل 19 في آسيا، و19 في أوروبا، و10 في الأمريكيتين. ويبلغ احتياطي إفريقيا من النفط نحو 125 مليار برميل، وهو تقريبًا نصف ما تمتلكه المملكة العربية السعودية (260 مليار برميل). وتتركز الاحتياطيات الكبرى في البلدان التالية: ليبيا ونيجيريا والجزائر وأنجولا والسودان ومصر والكونغو برازفيل وأوغندا والجابون وتشاد. في السنوات الثلاث الأخيرة، بلغ متوسط إجمالي الإنتاج السنوي في إفريقيا حوالي 372 مليون طن من النفط، وأكثر من نصف هذا الإنتاج جاء من ثلاث دول، هي: نيجيريا وليبيا والجزائر. في العام 2021، كانت قائمة إنتاج النفط في أهم 10 دول إفريقية على النحو التالي:

- نيجيريا: كانت أكبر منتج للنفط الخام في عام 2021، وبلغ متوسط إنتاج نيجيريا من الخام يوميًّا 1.27 مليون برميل. *ليبيا: أنتجت ما معدله 1.21 مليون برميل من النفط الخام يوميًّا.
- أنغولا: أنتجت 1.11 مليون برميل من النفط الخام يوميًّا.* الجزائر: أنتجت ما معدله 959 ألف برميل من النفط الخام يوميًّا.*مصر: أنتجت 559 ألف برميل يوميًّا.*جمهورية الكونغو: بلغ إنتاج هذا البلد متوسطًا يوميًّا قدره 253 ألف برميل.*الغابون: بلغ إنتاج الجابون متوسط 188 ألفًا

في اليوم.*غانا: بلغ الإنتاج 176 ألف برميل يوميًّا.*غينيا: بلغ متوسط الإنتاج اليومي لهذا البلد 71 ألف برميل. *تشاد: بلغ إنتاجها 70 ألف برميل يوميًّا.

أدَّت عمليات الإغلاق المتعلقة بفيروس كورونا إلى فائض في المعروض من الغاز وأسعار منخفضة للغاية وتحديدًا في النصف الأول من 2020، قبل أن ينقلب الوضع رأسًا على عقب، وتشهد سوق الغاز العالمية ارتفاعًا حادًّا في الأسعار ونقصًا بالإمدادات أواخر 2021، واستمر الوضع –بل ازداد سوءًا– في 2022؛ بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا. وبحسب تقرير سوق الغاز العالمية الصادر حديثًا عن الاتحاد الدولي للغاز، ارتفع إنتاج العالم من الغاز الطبيعي ليصل إلى 4.028 تريليونات متر مكعب عام 2021، مقارنة بـ3.865 تريليونات متر مكعب في العام 2020.

تعتبر الجزائر أكبر مصدِّر للغاز في القارة الإفريقية، وسابع أكبر مصدِّر على مستوى العالم بحصة سنوية بلغت 41.1 مليار متر مكعب (26.1 مليارًا عبر الأنابيب، 15 مليارًا سائلًا)، وتليها نيجيريا الثامنة عالميًّا، بحصة تُقدَّر بـ28.4 مليار متر مكعب كلها سائلة.

3.2 أهمية النفط الأفريقي: تحتل أفريقيا موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، حيث بلغ إنتاج القارة اليومي 9ملايين برميل يوميا عام2004–حسب تقرير اللجنة الأفريقية للطاقة أفراك– في عام2005أي ما يعادل 11% من الإنتاج العالمي (باكير،، 2001). وفي الوقت نفسه، فإن الإستهلاك النفطي للدول الأفريقية وصل الى3 ملايين برميل يوميا عام2004 و قد زاد إنتاج النفط في أفريقيا خلال العشر سنوات الأخيرة بنسبة30% مقابل 16 بالمائة لباقي القارات، أما احتياطات النفط الخام فتبلغ 80 مليار برميل، وفقا لتقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أي ما يعادل 10% من الاحتياط العالمي الخام، وتتركز هذه الاحتياطات في ثلاث دول منتجة وهي نيجيريا وليبيا والجزائر، في تبلغ نسب احتياطات الغاز المثبتة في القارة ب8% من نسبة الاحتياط العالمي للغاز و يتوزع أكثر من 75 بالمائة من هذه النسبة على ثلاث دول أيضا وهي نيجيريا ومصر وليبيا، إلا أن

عددا من الجهات الدولية تشير إلى أن هناك مناطق لم يتم اكتشافها بعد، والتي يمكن أن تحتوي على نسب كبيرة من الغاز والنفط، و تكمن أهميته في:

•أصبح من أولويات الأمن القومي للدول هو تأمين مصادر الطاقة، باعتبار الطاقة عصب الاقتصاد.

•تزايد الطلب العالمي على الطاقة وارتفاع الأسعار، جعل للدول الكبرى مجالا للتنافس والصراع على المناطق الغنية بالبترول.

•زادت أهمية النفط الأفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وعدم الاستقرار في الشرق، واعتبار البترول الأفريقي بديلاً عن بترول الشرق الأوسط .

4.2 سمات النفط الأفريقي: يتمتع النفط الأفريقي بخصائص تميزه عن النفط في أماكن أخرى، وأهم هذه الخصائص هي:

– قرب النفط الأفريقي من أسواق الاستهلاك في لأمريكا وأوروبا.

– أفضل في الجودة وأحسن في النوعية.

– الدول الأفريقية أقل استهلاكاً في النفط، ويوجد لديها فائض.

– تواجد الاحتياطي النفط الأفريقي في مواقع بعيدة عن الاضطرابات السياسية والاجتماعية في مناطق فوق الماء بعيدة عن الشاطئ (الصباحي).

–إحتواء قوانين بلدان خليج غينيا لضمانات قضائية مهمة لحماية الاستثمارات الأجنبية، سواء على المستوى العمليات النفطية وعلى المستوى الجمركي.

–الدول الأفريقية النفطية خارج سيطرة منظمة الأوبك عدا الجزائر ونيجيريا وليبيا، وهو يمثل أداة للضغط من قبل المستهلكين الرئيسيين على المنتجين فضلا عن إمكانية الخروج عن السقف الإنتاجي.

–استهلاك النفط في أفريقيا منخفض مقارنة بمناطق العالم، وهذا بسبب تدهور النمو الاقتصادي، وهو ما يتيح للقوى الدولية الاستفادة منه دونما عوائق من السوق المحلية في القارة (حنفي، 2006، صفحة 88).

5.2 النفط الأفريقي كمصدر للتنافس الدولي: مثلت مميزات النفط تلك فضلا عن عوامل أخرى تتعلق بتنوع الإمدادات النفطية، مدخلا للمتنافسين الكبار لصياغة استراتيجيات وخطط للسيطرة على النفط القارة، خاصة إذا علمنا أن الاستهلاك العالمي للطاقة سيرتفع حتى 2020بمعدل **59**% وأبرز القوى المتنافسة هي الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأوروبا واليابان، فامتلاك أفريقيا لمخزون يقدرب**80**مليار برميل أي ما نسبته **8**% من الإحتياطات العالمية الخام و **11%** من الإنتاج العالمي سيدفع بدون شك أن تصبح أفريقيا خاصة جنوب الصحراء قبلة تشد أنظار القوى الكبرى (قط، 2007، صفحة 84)، فنصيب أفريقيا من الاستثمارت في تزايد مستمر أمريكية أو صينية باستثناء الأوروبية منها التي عرفت تراجع ماعدا فرنسا التي عملت منذ الفترة الاستعمارية على ربط الدول الأفريقية باتفاقيات اقتصادية وأنشأت وزارة خاصة بالتكامل الاقتصادي ومساعدة الدول الأفريقية (Christine & Kessler, 1999, pp. 304-305). أما الولايات المتحدة الأمريكية تسعى في هدفها الاستراتيجي إلى ضمان مصادر التزود بالنفط، فهذه الإستراتيجية أصبحت من محددات السياسة الخارجية الأمريكية وعليه يمكن القول أن أفريقيا تعد مسرحا للتنافس بين القوى العظمى لاقتسام ثروات هذه القارة، إلا أن الجديد في هذا الموضوع هو دخول الصين إلى هذه الحلبة لمزاحمة الغرب، فرنسا وأمريكا من أجل نفوذها في المنطقة كشريك وليس كمستغل (قط، 2007، صفحة 85).

3. صور و نماذج التنافس الدولي على مصادر الطاقة في منطقة الساحل الإفريقي

1.3 نقمة الموارد الطاقوية أو لعنة الموارد الطبيعية و دورها في تأجيج النزاعات في إفريقيا:

لا شك أن لعنة الموارد الطبيعية تلاحق معظم الدول الإفريقية ذات موارد الطاقة الكبيرة، مثل: نيجيريا وليبيا والجزائر والسودان، حيث يلاحَظ أن النمور الإفريقية التي أجرت إصلاحات جذرية شاملة وتحقق منذ عقدين من الزمن معدلات نمو باهرة جعلتها في ركب الدول النامية السائرة في طريق التطور والتقدم، مثل: رواندا وموريشيوس وكينيا وكوت ديفوار وبوتسوانا وجزر الرأس الأخضر وناميبيا، لا تتوفر على موارد الطاقة الأحفورية، في حين أن الدول الإفريقية التي تتوفر على موارد كبيرة من النفط والغاز تعيش أزمات خانقة وتعرف عدم الاستقرار من عقود، وتشهد الدول النفطية الإفريقية اختلالات بنيوية، لعل أبرزها:

أ) عدم الاستقرار: أهم الدول النفطية الإفريقية، مثل: نيجيريا وليبيا والجزائر والسودان، تشهد بين الفترة والأخرى قلاقل واضطرابات أمنية جرَّاء العديد من الأسباب أهمها التهميش والفساد وغياب تنمية جهوية عادلة والصراع على الموارد، لعل أطولها عمرًا الصراع الدائر في منطقة أبيي السودانية الحدودية بين شمال وجنوب السودان ومنطقة دلتا النيجر في نيجيريا؛ حيث يزيد عمر هذين الصراعين على نصف قرن دون حل حقيقي يلوح في الأفق القريب وقد كبَّد هذان الصراعان المزمنان آلاف الضحايا وملايين المشردين، وخسائر مالية بمئات المليارات طيلة هذه العقود. من العام 1991 إلى غاية 2002، عرفت الجزائر عشرية سوداء بين الجيش والإسلام السياسي راح ضحيتها 150.000 قتيل وقرابة نصف مليون جريح. كما عرفت ليبيا منذ ما يزيد على العقد وحتى الآن حربًا أهلية راح ضحيتها 27.871 قتيلًا وقرابة ثلاثة أرباع المليون جريح ومعاق، في شعب لا يتعدى تعداده 6.8 ملايين نسمة، وتكبدت الدولة الليبية خسائر تزيد على نصف تريليون دولار أميركي بسبب توقف إنتاج النفط في العديد من الحقول جرَّاء الاقتتال.

ب) الفساد: أضحى منظومة متكاملة، تطول كافة القطاعات، ويبرز الفساد بشكل جلي وواضح في الدول النفطية والغنية بالقارة، وهو عائق جدي بوجه التنمية في القارة؛ حيث يؤدي الفساد إلى هدر 148 مليار دولار سنويًّا، أي ما يعادل 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة. وبسبب الفساد حُرمت دول القارة –ولاسيما جنوب الصحراء– استثمارات أجنبية ضخمة. مؤخرًا، بدأ الرئيس النيجيري، محمد بخاري، منذ سنوات حملة ضد الفساد توجته بطلًا إفريقيًّا لمحاربة الفساد.

ج) غياب الحوكمة الرشيدة: نظرًا لغياب الديمقراطية وكثرة الانقلابات العسكرية، واستشراء الفساد، تكرست الزبونية والمحسوبية، والولاء للهويات الفرعية (القبيلة/العشيرة، وأحيانًا الطائفة الدينية)؛ مما أدى إلى اختفاء كلي لكل مظاهر الحوكمة الرشيدة وما يستتبعها من شفافية ومحاسبة وإعلاء قيم المواطنة، وما في حكمها.

د) الاختلال التنموي: باستثناء ليبيا والجزائر وأنغولا، فإن بقية الدول النفطية، بما فيها عملاق الطاقة الإفريقي، نيجيريا، تعاني من اختلالات بنيوية هيكلية؛ حيث تتركز التنمية في الحواضر الكبرى وعواصم المحافظات والبلديات، وتتناقص كلما ابتعدت المسافة عن العواصم، وتكاد تنعدم في الأطراف البعيدة؛ حيث يسود التهميش والهشاشة، وتنعدم فرص العمل الشريف؛ مما جعل سكان الأطراف وقودًا وأرضية للتجنيد داخل التنظيمات المتطرفة، ومرتعًا للجريمة المنظمة العابرة للقارات، ومعبرًا دوليًّا للتهريب والاتجار بالبشر.

هـ) الجريمة المنظمة والإرهاب: منذ سقوط وانهيار تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل والرقة، أصبحت منطقة الساحل وغرب إفريقيا موطنًا للجماعات المتطرفة التابعة للدولة الإسلامية أو القاعدة، وزادت حدة وجودها بعد تنصل طالبان من تنظيم القاعدة، أواخر العام 2015، وأصبحت المنطقة الممتدة من الجزائر وليبيا شمالًا مرورًا بمنطقة الساحل وانتهاء بالمثلث الحدودي النيجري التشادي الكاميروني مرتعًا خصبًا لثلاثي الموت (الإرهاب، المخدرات، التهريب والاتجار بالبشر)، وعُرفت المنطقة في السنوات الأخيرة بأنها فردوس الجريمة المنظمة والإرهاب العابر للقارات.

و) سيطرة كارتلات النفط: باستثناء الجزائر، فإن كارتل الأخوات السبع (بريتش بتروليوم، وإكسون موبيل، وشيفرون، وأوكسيدنتال، وإيني، وغولف، وألف) تسيطر على إنتاج وتسويق وبيع النفط الإفريقي، وتعيش هذه الشركات وكأنها دولة داخل الدولة بتصرفاتها التي يطبعها السرية والتكتم حول المداخيل والسياسات المالية المتعلقة بالإيرادات، وقد ساعدها في ذلك استشراء الفساد داخل أوساط النخب الإفريقية الحاكمة، والأخطر هو انخراط هذه الشركات في النزاعات المحلية بدعم هذا الطرف ضد الآخر وإذكاء العداوات، وفي هذا الصدد لعبت الأخوات السبع النفطية دورًا قذرًا لاسيما في منطقة دلتا النيجر وأبيي في السودان، حيث ثبت دعم بعض هذه الشركات للحركات الانفصالية والمتمردين، ومحاربة الحكومات المركزية (العلوي، 2022).

مع تزايد حدة التنافس الدولي حول مصادر الطاقة، توالى الاهتمام البحثي و العلمي حول العلاقة بين مصادر الطاقة و إمداداتها و الصراع العسكري، خاصة مورد النفط كأحد مصادر الصراع الداخلي و الخارجي، فالنزاعات الداخلية التي شهدها السودان و نيجيريا مثلا هي وجه من أوجه الصراع حول تقسيم الثروات النفطية، ففي دراسة ل" **ماكينلي**" في ديسمبر 2009 نشرت في مجلة "رؤى إستراتيجية" وضع تحليل بعنوان: "**النفط و الصراع: جاذبية قاتلة....العلاقة الارتباطية بين النفط و الصراع**" سعى هذا الأخير إلى تقييم فرضية أن وفرة الاحتياطات النفطية قد تكون دافعا للسلوك العدواني للدول، فحاول اختبار هذه العلاقة بالاستناد إلى العلاقة التاريخية بين الذهب و الحرب، و خلص إلى هناك علاقة عضوية بين النفط و الصراع العسكري و عدم الاستقرار السياسي.

و كذلك تزايدت النفقات العسكرية لهذه الدول من أجل حماية مواردها النفطية خصوصا إزاء بعض المعطيات، كقرب السواحل الغربية الإفريقية من الأسواق الأمريكية الشرقية، و ارتفاع جودة الخام الإفريقي عن نظيره بالخليج العربي، فعوض أن تكون هذه الموارد دافعة لقاطرة التنمية لبلدان منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء نجدها مغذية للنزاعات الداخلية، و مثيرة للتدخلات الأجنبية، مما ضاعف السلوك العدواني لدول المنطقة لشعور هذه الوحدات بكونها مستهدفة في مواردها الأمر الذي

لخصه عبد المنعم طلعت في إحدى مقالاته تحت عنوان: " دول الساحل الإفريقي و لعنة البترول" (بلغيث، 2011).

في الوقت الحاضر تشهد أفريقيا نزاعات وحروب تضم مختلف تراكيب القوى الفاعلة المحلية والإقليمية تتعلق بالموارد، فالعديد من الدراسات حول النفط في القارة الأفريقية تسميه" **بلعنة الموارد"، فبدل من أن يكون مشجعا للنمو الاقتصادي والتنمية وفرت الموارد النفطية لأفريقيا نتائج سلبية"**، ففي دراسة قامت بها مجموعة بحث في الإستراتيجية الاقتصادية في تحقيق واسع تساءلوا عن مسألة جوهرية وهي كيف أن الذهب الأسود في أفريقيا لا يشجع النمو الاقتصادي والاجتماعي ويمتص الموارد المالية والبشرية للدول المعنية، فهي من أكثر الدول التي عليها ديون والأكثر تخلفا، وتعيش حروبا طويلة وغير منتهية (alternative، '' ; le Pétrole en Afrique ; la Violence fait au Peuple'' ، 2000). ورغم أن هذه الموارد يمكن أن تمثل قاطرة للتنمية، إلا أنها في المقابل لعبت دورا في تغذية الصراع عليها الفرقاء السياسيين الذين وجدوا أنفسهم إزاء دولة يصفها البعض **"**بالعصابة**"** فالأمور الرسمية في بعض الدول الأفريقية لا تدار وفقا لقواعد الشفافية والعدالة السياسية والاقتصادية فبعض الرؤساء الأفارقة لا يفكرون كرؤساء جمهوريات ضامنين للمصلحة العامة، وإنما يتصرفون كزعماء مافيا، حيث نجد أن إدارة قطاعات النفط والماس وبيع الموارد الطبيعية تفضي إلى تصرفات عشائرية وعرقية، و يشير**" بول كوللير"** في مقال له في مجلة " **فورين بوليسي**" تحت عنوان "**سوق الحرب الأهلية**" إلى جانب عدة باحثين، قاموا بإجراء تحليل شامل لنحو54 حرب مدنية كبيرة في العقود الأربعة الأخيرة في العالم، وفي أفريقيا، **حيث وجدوا كلما زادت نسبة الصادرات من الموارد الأولية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي فان ذلك يزيد من مخاطر حدوث صراع**، وتلك العلاقة شهدتها القارة الأفريقية بدرجات متفاوتة فعلى سبيل المثال في منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين، أصيبت القارة بنحو 16صراعا من جملة 35 صراع على مستوى العالم كله، ومثلت الموارد الأولية –النفط و النحاس والماس– أحد المغذيات الرئيسة لهذه الصراعات

(حنفي، 2007، الصفحة 91)، ومن الإشكاليات التي تعاني منها أفريقيا في مجال النفط، هي وجود نخب حاكمة فاسدة تستغل عائدات هذه المادة لمصلحتها الخاصة، فمن المفارقة أنه مع الطفرة البترولية في أفريقيا تتزامن مع فقر متزايد للشعوب و ثراء أكبر للنخب الحاكمة و شركائها الدوليين.

أنه إذا لم يستعمل القادة الأفارقة عائدات البترول **Pierre Qntoine Braude** ويرى الباحث

في تنويع استثماراتها في قطاعات مختلفة مثل الصحة والتربية في ظرف الخمس أو العشرين سنة القادمة ستتعرض الدول المعتمدة على الريع النفطي لأزمة حقيقية، إذ يمكن القول أن البترول في أفريقيا، ورغم ما يحققه من مصادر دخل هامة لبعض الدول النفطية، فهو المورد الوحيد لهذه الدول، إلا أن هذه الدول لا تستفيد منه في مجال التنمية و القضاء على الفقر، بل زاد هذا المورد من اشتعال نار الأزمات والحروب التي تعرفها أفريقيا، إلى جانب الصراعات الداخلية التي يتسبب فيها النفط فانه يبقى محدد رئيسي في إثارة أطماع الدول الكبرى (قط، 2007، الصفحات 80-83). إضافة إلى النفط كمحدد وكعامل مهم في السياسة الدولية للقوى الكبرى، من خلال تنافسها على هذه المورد هناك محدد أخر للتنافس الغربي على منطقة الساحل الأفريقي وهو اليورانيوم.

2.3 اليورانيوم و دوره في زيادة التنافس الدولي على أفريقيا: تعتبر دولة النيجر من أهم الدول الأفريقية المنتجة لمادة اليورانيوم، حيث تحتوي على كميات هائلة من اليورانيوم في باطنها، وتعتبر ثالث منتج ومصدر لهذه المادة بعد استراليا و كندا و بنسبة **10** بالمائة من الإنتاج العالمي من اليورانيوم **3300**طن (Bednik, 2008, p. 01)، ويعد من أكبر صادرات النيجر بعد الثروة الحيوانية، وقد أدى تراجع سعره في السوق العالمي إلى خسائر لعوائد هذا القطاع الصناعي بالنيجر وبالرغم من هذا، يظل تصدير اليورانيوم وبيعه مشاركا بنسبة **72** %من جملة حصيلة الصادرات وقد تمتعت النيجر مابين **1960-1970** بعائدات وفيرة جراء التنقيب عن اليورانيوم، خاصة بعد اكتشاف منجمين جديدين لليورانيوم 1957 قرب مدينة "**ارليت**" شمال النيجر ثم اكتشفت كميات أخرى في

منطقة **'أكوتا**" ويتم استخراجه من طرف الشركة الفرنسية **"أريفا"** بلغ سعره في الأسواق الدولية ب**136**دولار للبوند الواحد(البوند الواحد=**843**غرام)، وخلال عام **2007** قامت النيجر بإصدار العديد من تراخيص الحفر والتنقيب عن اليورانيوم للعديد من الشركات العالمية. ويبدو أن قيمة اليورانيوم ودوره في بعض الصناعات النووية دفع بالنيجر لأن تكون محل منافسة بين كبريات الشركات العالمية للظفر باستثمارات في هذه المنطقة، حيث دخلت الشركات الصينية الخط من خلال شركة" **Sino Uranium"** في محاولة كسر الاحتكار الفرنسي وحصلت في 2006 على عقد للتنقيب في منطقة **"اغاديز"Tegguidad ; D Azelik** كل هذه الموارد كانت سببا في إشعال نار المنافسة بين الدول الكبرى في المنطقة الساحلية الصحراوية وقد أثارت هذه الموارد نشوء حركات معارضة لنظام نيامي، خصوصا في مناطق الطوارق، وقد تعرضت هذه المنشآت الصناعية لهجمات متعددة (الهجوم الذي شنه مسلحون على القاعدة الفرنسية**"AREVA"** في منطقة "أمورارن" في أفريل**2007** واختطاف عدد من المهندسين الصينيين وقد دفعت هذه التطورات المتلاحقة بفرنسا بتكليف قوات فرنسية مهمة حراسة هذه المنشآت في هذه المناطق المضطربة)، وقد كانت كذلك عملية خطف لعمال يعملون في هذه الشركة في منطقة **"أرليت"** في سبتمبر **2010**. والملاحظ أن اختراق المنطقة الساحلية وأفريقيا عموما شهد زخما كبيرا بداية الألفية الجديدة، حيث ترى الأطراف المتنافسة أن الإمكانيات الإقتصادية والطبيعية في القارة تمنح الفرصة للقوى الصاعدة لتعزيز مكانتها .(Bednik, 2008, p. 2)

كما أن احتكار فرنسا لشراء اليورانيوم النيجري جعلها تتدخل لمراقبة كل ما يجري بالمنطقة إلى درجة أن دبلوماسيين فرنسيين اعتبروا "حركة النجريين من اجل العدالة" التي تقود تمرد الطوراق في النيجر على علاقات وثيقة تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، و هو ما نفته الحركة قطعيا عن طريق "كوسن ميغا" رئيس الخلية السياسية للحركة في أوروبا، حيث اعتبرها محاولة من فرنسا لتوريط حركته في الإرهاب، مقابل الترخيص لفرنسا باستغلال مناجم جديدة لليورانيوم.

و عليه، تحاول فرنسا الانفراد بالسيطرة على المنطقة، و إذا لم تستطع فإنها تلجأ لوسائل أخرى كإدخال أطراف أخرى في حل النزاع، كما حدث عندما أدخلت بوركينافاسو في الوساطة بين الحكومة النيجرية والثوار الطوارق، حتى تستطيع السيطرة على الملف (بوبيبة، 2009، صفحة 145).

إن هذا الدور المتنامي للصين في القارة الإفريقية أصبح يشكل تحديا للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، خاصة فيما يتعلق بتوسيع نفوذها في القارة الإفريقية من أجل تأمين إمداداتها من الموارد الطبيعية، وهو الأمر الذي أثار مجلس العلاقات الخارجية في 06 ديسمبر 2005 حيث أصدر تقريرا حذر فيه الولايات المتحدة الأمريكية من مواجهة ضارية من جانب الصين تتعلق بإمدادات النفط في إفريقيا، داعيا واشنطن إلى انتهاج أسلوب استراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد هناك، وقال المجلس أن أهمية إفريقيا الإستراتيجية تتزايد خاصة بسبب إمدادات الطاقة وأنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية تجاوز أسلوب التعامل مع القارة من منظور إنساني واعتبارها شريكا.

إن السياسة الداخلية الصينية تعطي الأولوية للجانب الاقتصادي وأهمية المحافظة على معّدلات مرتفعة من النمو تحوطا من أي تداعيات اجتماعية أو سياسية من شأنها أن تحدث إذا تأثر الجانب الاقتصادي أو توقّف النمو لأي سبب كان، الشيء الذي يجعل الصين تستهلك كّميات كبيرة من الطاقة، وبما أن الصين تعتبر ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم، فإن الوكالة الدولية للطاقة تتوقع أن ترتفع واردات الصين النفطية لتصل إلى ما يقدر بحوالي 13.1 مليون برميل يوميا في عام 2030 وبما أن ما يقدر بحوالي 35 بالمائة من واردات الصين من النفط تستورد من إفريقيا بالمقارنة بحوالي 50 بالمائة من إجمالي ما يصلها من منطقة الشرق الأوسط، نجّد أن الصين أصبح لها تواجد مكثف في إفريقيا حيث يشكل النفط ضرورة قصوى لها لتأمين احتياجاتها المتزايدة من النفط ولمساعدتها على تحقيق سياسة أمن الطاقة الصينية القائمة على رفع نسبة التوزيع الجغرافي والتنويع لمصادر الطاقة وللاستفادة من خصائص النفط الإفريقي في ظل عدم توافر المصافي الكافية لتكرير النفط الثقيل المستورد من منطقة الشرق الأوسط (جويمع، 2016، الصفحات 98-99).

4. نموذج عن تنافس القوى الكبرى في المنطقة حول الموارد الطبيعية –النفط و اليورانيوم–

يتوقع خبراء الطاقة أن الصراع الدولي على الموارد النفطية سيتركز في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة، وأسيا الوسطى وروسيا من جهة ثانية، ذلك أن تزايد العوامل غير المحددة التي تثير النزاعات السياسية أو العسكرية أو الدبلوماسية ستفرض تأثيرات مباشرة وخطيرة على بنية سوق النفط عالميا وإقليميا نتيجة تزايد تعقيد وتشابك الخلافات القائمة داخل الدول المستهلكة للنفط و بين الدول المستهلكة من جهة والدول المالكة للموارد النفطية من جهة أخرى وداخل مجموعة الدول المالكة ذاتها من (Géopolitique, 2007) جهة ثالثة

تتحكم الشركات الكبرى في قطاع النفط بحكم إمكانياتها الهائلة في مقابل ضعف الدول الإفريقية ماديًّا وعلميًّا، فيما تلعب الشركات الوطنية دورًا محدودًا وثانويًّا، وتمتد أحيانًا عقود تراخيص الشركات النفطية مع الدول الإفريقية إلى أكثر من عشرين سنة، وتوجد عدة أصناف من العقود البترولية، والقطاع مُدِرٌّ للأرباح والثروات الطائلة ومن ثم فلا عجب أن يتحكم عمالقة النفط العالمي في سياسات الطاقة بإفريقيا. يتعدد اللاعبون في المجال من مؤسسات دولية كالبنك الدولي إلى شركات متعددة الجنسيات غربية (أوروبية–أميركية) وآسيوية، إلى دول من مختلف القارات. وتحتل منطقة غرب إفريقيا أهمية حيوية خاصة، حيث تسيطر على الاستثمار في هذه المنطقة شركات أميركية كبيرة، مثل: إكسون موبيلExxon Mobil ، وأميرادا هس Amerada Hess ، وشيفرون تكساكو Chevron Texaco، وماراثون أويل . Maratho Oil وتفتح الواجهة الأطلسية الإفريقية للسياسات الطاقية وتحديدًا مع الولايات المتحدة الأميركية ودول غرب أوروبا آفاقًا واسعة، وتتمركز الولايات المتحدة أطلسيًّا في لواندا وخليج غينيا الاستوائية وتشهد حالة تمدد بنواكشوط من خلال مشروع سفارتها وقاعدتها العسكرية في ظل حسابات جيوبوليتكية مرتبطة بتأمين المحيط الأطلسي وإمدادات الطاقة وتكريس وجودها أمام منافسيها ثم التغلغل بالمستعمرات الفرنسية. وتشكِّل الشواطئ الشرقية ميزة للقوى الآسيوية عمومًا وللأقوى منها خصوصًا (بكين، نيودلهي، طوكيو، طهران، أنقرة)، "وما وجود القاعدة الصينية واليابانية بجيبوتي إلا دليل على الأهمية الإستراتيجية التي تحظى بها هذه المنطقة في إستراتيجية آسيا المتعاظمة بإفريقيا "وستزداد أهمية منطقة الساحل الإفريقي في السنوات

القليلة القادمة بسبب تأهلها لأن تكون موطنًا و مصدرا للطاقات المتجددة في عالم الغد (العلوي، 2022).

1.5 دوافع التنافس الفرنسي الأمريكي على مصادر الطاقة: جاء في مقالة ل:**" ريا نوفوستي** " في وكالة الأخبار الدولية الروسية في جويلية 2006في تصريح أنه: "**لن يكون هناك سلما إلا إذا كانت مصادر الطاقة والإستحواذ عليها من طرف القوى الكبرى مضمونة"**

إن هذه العبارة تلخص لنا أهم العوامل التي تدفع القوى الكبرى من أجل ضمان تدفق أمن ومستمر لموارد الطاقة، حيث أدى إلى المنافسة بين القوى وهذا من أجل النفوذ والسيطرة على هذه المصادر المهمة للنهوض بالإقتصاد العالمي خاصة بالنسبة للقوى الصاعدة: الصين والهند واليابان وبالتالي أدى إلى زيادة في الإستخدام العالمي للطاقة، وعليه سيؤدي البحث عن مصادر الطاقة إلى خلق تحديات إقتصادية وإستراتيجية جديدة، كما سيغير العلاقات الجيوسياسية وحتما سيكون الصراع إحدى أهم نتائج تلك الخيارات أي الخيارات السياسية التي سيتخذها اللاعبون الرئيسيون في العالم –أمريكا و أوروبا وجنوب أسيا– التي سيتم إتخاذها حالا ومستقبلا (جافي، 2004).

حسب الدراسة التي نشرتها وكالة الطاقة الدولية فإنه يتوقع إرتفاع حاجيات العالم من الطاقة عموما بالنسبة للعقود القادمة لتبلغ **عام 2030 نسبة اكبر ب 50 بالمائة مما هو عليه، و ان 60 بالمائة من هذه الطاقة قوامها النفط و الغاز و** مما عليه حاليا، وأن من هذه الطاقة قوامها النفط والغاز وكذلك الفحم ب:26 بالمائة (محيو، 2006)، ويشير خبراء الطاقة إلى أنه إذا كان حجم الإستهلاك العالمي للنفط وحده يبلغ حوالي 75 مليون برميل يوميا بين عامي 2004–2005، فان هذه النسبة سترتفع خلال عام 2015 إلى 100 مليون برميل يوميا. لقد وصف الوزير الأمريكي السابق للشؤون الخارجية "هنري كيسنجر"في:06/06 /2006 :

" ''اللعبة الكبرى لا تزال قيد التطور، إن كمية الطاقة قد إنتهت مقارنة بالطلب عليها حاليا، و قد تصبح المنافسة على إكتساب الطاقة بالنسبة لعدد كبير من المجتمعات مسألة حياة أو موت، إنه لمن السخرية أن تتحول إتجاهات الأنابيب وتموقعها مرادفا عصريا للنزاعات الإستعمارية في القرن ال19 '' (Maginiac, 2005).

تهدف الإستراتيجية الأمريكية الطاقوية الجديدة إلى تنويع مصادر الطاقة والإستيراد النفطي، وكذا عدم الإعتماد على نفط الخليج وإنما يجب البحث عن مصادر جديدة مثل بحر قزوين و دول شمال أفريقيا، وفي

هذا الصدد صرح الرئيس جورج بوش في خطاب له في 17مايو 2002 قال:

"إن التنويع مهم ليس لأمن الطاقة فحسب، بل وللأمن القومي أيضا وذلك أن الإعتماد الزائد على أي مصدر واحد للطاقة يجعلنا عرضة للصدمات في الأسعار والإنتكاسات في الكميات المعروضة وفي أسوأ لأحوال للإبتزاز" .

ويركز الكثير من المهتمين بالشؤون الإفريقية لأهمية منطقة الساحل كخزان للنفط والمواد الأولية، فالولايات المتحدة الأمريكية تستهلك حوالي 20بليون برميل يوميا، حيث تستهلك 18%من غرب إفريقيا، فضلا عن مناطق إنتاج للنفط في الجزائر وتشاد وكميات اليورانيوم المخزنة في باطن دولة مالي و النيجر.

وعليه فاستغلال الطاقة يعد قضية حيوية فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة اقتصادية عسكرية كبيرة، فيعد أي توقف للإمدادات النفطية سيشكل تهديدا لأمنها القومي، فان كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى التنويع في مناطق وارداتها النفطية، وهي في الوقت نفسه تسعى إلى تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط (عبيد، 2018، صفحة 1805).

أما فرنسا تعتبر منطقة الساحل منطقة تقليدية لفرنسا ويفسر الاهتمام الفرنسي بالساحل كون المنطقة هي متداخلة محوريا مع إفريقيا الشمالية والغربية وصولا إلى البحر الأحمر، وبات استقرار الساحل والصحراء يعني استقرار للمصالح الفرنسية ممثلة الطاقة واليورانيوم، إذ تمثل موريتانيا مخزونا معتبرا من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا عموما، وتأتي النيجر رائدة في إنتاج اليورانيوم التي تنتج حوالي 8.7من الإنتاج العالمي الذي يغطي هذا 12%من احتياجات الاتحاد الأوربي فضلا عن المخزون الهائل للنفط في كل من موريتانيا، مالي و النيجر و تشاد (الطيب،، 2018، الصفحات 692-693).

ومن هنا نجد أن دور الإستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل يرتبط بدعم لمصالحها الاقتصادية والسياحية والإستراتيجية والأمنية، ضمن الناحية الاقتصادية تتركز المصالح الفرنسية في البحث عن أسواق لتصريف المنتجات والسلع الفرنسية المصنعة والحصول على موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، خصوصا أن فرنسا تعاني نقصا في هذه المواد داخل أراضيها وقد استطاعت فرنسا أن تقدم وجودها الاقتصادي في تلك المنطقة خصوصا عبر كثير من الآليات، ففرنسا هي بمثابة المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة في بعض دول المنطقة (بشراوي، 2019، صفحة 104).

و عليه، تعتبر منطقة الساحل ساحة للتنافس بين المصالح الأوروبية والمصالح الأمريكية، خاصة أن المنطقة أصبحت من أكثر المناطق الواعدة لاستخراج النفط من نيجيريا وخليج غينيا إلى تشاد، ولقد كانت المنافسة في بدايتها على مصادر وأسواق النفط، ثم اشتدت بعدها على أسعار النفط في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة السبّاقة إلى البحث عن بنية استيرادية هي الأكثر تنويعاً في العالم"، فإن فرنسا وأوروبا هي الأخرى أصبحت تبحث عن بدائل آمنة ومستقرة في محاولة للانفلات من السيطرة الأمريكية على موارد الطاقة العالمية وعلى معابر الإمدادات (بويدة،، صفحة 228).

تأسيسا على ما سبق، يرى كثير من المختصين أنه لا يوجد تنافس بين فرنسا والولايات المتحدة حول منطقة الساحل الإفريقي، وما يمكن وصفه بالتنافس هو مجرد توزيع للأدوار، انطلاقاً من أن المواجهة المباشرة بينهما أصبحت غير مجدية، علاوة على حصول اتفاق في الإستراتيجية الشاملة لهاتين القوتين حول تحاشي مثل هذه المواجهة، فالتنافس الفرنسي- الأمريكي مهما اشتد لا يصل إلى حد التوتر أو التهديد (بويدة،، صفحة 330).

6. النتائج: تشكل الموارد الطبيعية او ما يعرف بالموارد الطاقوية من أهم أسباب حدوث النزاعات ومصدر من مصادر تأجيج النزاعات في مرحلة ما بعد الحرب البادرة، خاصة في المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي و ضعف التنمية و عوامل اجتماعية أخرى كلها عوامل تساعد في انفجار النزاعات وبالخصوص في القارة الإفريقية و منطقة الساحل الإفريقي.

تبحث معظم القوى الكبرى و الشركات النفطية سواء الأمريكية أو الفرنسية منها في إطار اهتمامها بالقارة الإفريقية و الساحل الإفريقي بالخصوص، على مصادر الطاقة لتامين احتياجاتها الطاقوية أو مصادر الطاقة .

و عليه في الأخير يبقى العامل الطاقوي أو النفطي هو الدافع الأساسي للتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا ، في ظل سعي كل دولة حماية و تأمين مصالحها الطاقوية.

7. قائمة المراجع:

المؤلفات:

-مصلوح، كريم، (2014)، الأمن في منطقة الساحل و الصحراء في إفريقيا، ابوظبي، مركز للدرااات و البحوث الاستراتيجية، ط.1 .

الأطروحات:

-بوبيية، نبيل، (2009)، الأمن الإقليمي في الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية و المشاريع الأجنبية، رسالة ماجستير، قسم البحوث و الدراسات العربية، مركز البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم.

-جويمع، سناء، (2016)، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا جنوب الصحراء إدارة باراك اوباما 2008-2012 ، رسالة ماجسيتر، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية ، جامعة الجزائر3.

-قط، سمير، (2007)، الإستراتيجية الاقتصادية الصينية في أفريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة–قطاع النفط أنموذجا–، رسالة ماجيستر غير منشورة، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، الجزائر : جامعة محمد خيضر، بسكرة .

المقالات:

-بشرواي مصطفى، (ديسمبر 2019)، التنافس الدولي على الطاقة في الساحل الإفريقي و انعكاساته على الأمن الطاقوي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، (العدد13)، صفحة 104.

-بن قيطة مراد، بويدة فاطمة الزهراء، (بلا تاريخ)، التنافس الدولي على منطقة الساحل الإفريقي وانعكاساته على المصالح الإستراتيجية الفرنسية، دفاتر المتوسط، (العدد05)، صفحة 228.

-حنفي خالد علي، (2006)، النفط الأفريقي بؤرة توتر جديدة للتنافس الدولي، السياسة الدولية، (العدد164)، صفحة 86.

-حنفي خالد علي، (جويلية 2007)، الشركات العالمية لعبة الصراع و الموارد و النفط في افريقيا، مجلة السياسة الدولية، (العدد169)، صفحة 91.

-الطيب بروال، (2018)، إستراتيجية الاتحاد الأوربي الفرنسي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 06 (العدد01)، الصفحات 692-693.

-عبد العاطي، (افريل2010)، أمن الطاقة... تكلفة عسكرية متصاعدة، السياسة الدولية، المجلد 45 (العدد180)، صفحة 181.

-عبيد بشرى عبد الكاظم، (2018)، الصراع والتنافس الدولي والإقليمي على منطقة الساحل الإفريقي، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد29 (العدد01)، صفحة 1805.

مواقع الانترنيت:

-الحسن الشيخ العلوي (06/ 06/ 2022)، سياسات الطاقة في إفريقيا على ضوء التغيرات المتلاحقة،تاريخ الاطلاع (2023/03/05) من مركز الجزيرة للدراسات:
https://studies.aljazeera.net

-أمي جافي (2004/08/19)، تعطش البلدان النامية المتزايد إلى النفط و الغاز الطبيعي في :التحديات التي تواجه أمن الطاقة، تاريخ الاطلاع (2023/03/05): */ www.us info. State. Gov*
html.338542 – Ar / archive / 2004 / aug / 19

-حميد بلغيث (2011/06/25)، محددات السلوك الصراعي لدول منطقة الساحل و الصحراء، تاريخ الاطلاع (2023/03/05): من الحوار المتمدن.

-سعيد محيو(2006/01/14)، الحروب العالمية حول الموارد العالمية، تاريخ الاطلاع (2023/03/05):
www.swissinfo.org /and /politics/forgien affairs .html ?site sect. = 1521& sid = 6296898& ckey =1136542000& ty=st.

-علي حسن باكير (01/17/ 2001)، التنافس الدولي في أفريقيا: الدوافع و الأهداف و السيناريوهات المستقبلية، تاريخ الاسترداد (2023/03/01): من *www.aljezeera.net*

-نسرين الصباحي (بلا تاريخ)، التكالب على النفط الإفريقي...دراسة حالة النفط النيجيري، تاريخ الاطلاع (2023/03/01): من اوراق بحثية : مركز البديل للتخطيط و الدراسات الإستراتيجية.

-Christine, M., & Kessler; (1999); la Politique étranger de la France ; Paris ; Paris .
-Anne Bednik ; Bataille Pour L'uranium au Niger ; (15/06/2008); (01/03/2023): www .Monde- diplomatique.fr
-Energie et Géopolitique; (2007); la Guerre de l'Energie n'est pas une Fatalité ;(05/03/2023): http://assemblé – national .Fr12 /mieg /résumépdf
-Groupe de Recherche et de Stratégie économique alternative .(Décembre, 2000) ; le Pétrole en Afrique ; la Violence fait au Peuple; le Monde Diplomatique.
Maginiac, J. P ; (2005, 09 30); Chine – USA : le Nouveau Grand jeu Pétrolier ; Consulté le (05/03/2023): sur www.strategic – rood. Com /pays /analysais /300905- grand – jeu – pétrolier .html.